

وزير الصناعة: حماية القطاع أساسية التهريب يُلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد

لو بني اقتصاد لبنان في تسعينات القرن الماضي على قاعدة تركز على قطاعات الانتاج والخدمات وتكاملها، لما كان انهيار وسبب اقسى ازمة صنفها البنك الدولي من بين الاسوأ في العالم منذ عام 1850. الصناعة اللبنانية هي من القطاعات الانتاجية المملوكة من القطاع الخاص، اثبتت رغم كل المعوقات وازمات المحروقات وشح العملة الصعبة انها السند



وزير الصناعة جورج بوشكيان.

الازمة نجمت عن سياسات مالية خاطئة اعتمدت على رفع الفوائد، ما استقطب رؤوس الاموال وجمدها في المصارف، واخرج كتلة نقدية هائلة من السوق من التوظيف في مشاريع صناعية وزراعية انتاجية وحتى ريعية تجارية وفندقية وسياحية، هذا ما اكده وزير الصناعة جورج بوشكيان في حديث الى "الامن العام".

■ كيف يمكن تحويل تحديات الوضع الصعب الى فرص تساعد القطاع الصناعي على الاستمرار والانتاج؟

□ المشاكل التي يعاني منها الصناعيون ليست وليدة الساعة، بل نتيجة تراكمات واهمال وتخلي الدولة عن القطاع وعدم اعطائه الرعاية ومنحه الدعم والحماية.

لا يمكن القطاع الصناعي النجاح في اي دولة مهما عظم شأنها، من دون سياسة دعم وحماية. هذا لم يحصل في لبنان بسبب تركيز المسؤولين اصحاب القرارات السياسية والاقتصادية على قطاعات ريعية، سواء تجارية او سياحية او خدماتية. هذا الامر ليس خاطئاً وانما ناقصاً في حال لم تعتمد الدولة في تخطيطها ورؤيتها القريبية والمتوسطة والبعيدة المدى على مبدأ التوازن في الاقتصاد، اي ان تدعم كل ركائز الاقتصاد وتكاملها، وهنا يكمن سر النجاح. الصناعي بطبيعته مناضل ومتمسك بالارض، لذلك قبل كل التحديات. استطاع ان يواجه ويتخطى

”
الجودة والمعايير
والمواصفات اساس
الانتاج الجيد

المطلوب اعادة دراسة
الاتفاقيات التجارية



المعوقات، وكانت وزارة الصناعة الى جانبه داعمة ومسهلة له. ولم يستسلم، بل نجح في تأمين الاستثمارية وضمان الانتاج والتسويق والتصدير.

■ ما هي ممارسات الانتاج الاكثر كفاية لاستخدام الموارد التي ستؤمن القدرة التنافسية للقطاع؟

□ في ظل الاقتصاد المعولم والاسواق المفتوحة، واحتدام المنافسة الاكثر تطلبا على قاعدة ثابتة تقوم على النوعية والسعر، لم يعد في الامكان التغاضي او

التخفيف من مستوى الانتاج القائم على الجودة والمعايير والمواصفات. واكبت وزارة الصناعة الصناعيين عبر اجهزتها ومهندسيها وفرقها الفنية والتقنية كما عبر معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور)، وتابعت معهم من خلال وضع ونشر وتعميم الارشادات الضرورية للانتاج الجيد، كذلك عبر تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات بمشاركة خبراء واختصاصيين لبنانيين ودوليين، بالتنسيق مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو). في ظل العولمة، لا قدرة على المنافسة من دون رفع مستوى المنتج وجودته الى الحد الاقصى. الصناعيون يقومون بواجباتهم على هذا الصعيد. فقد طوروا مؤسساتهم في شكل اصبح العديد منها حائزاً لشهادتي "ايزو" و"هاسب".

■ ازمة الدولار دفعت الصناعيين الى التوجه نحو صناعات لم تكن موجودة او كانت في اول نشوئها، كيف يمكن تأمين القدرة التنافسية لها وجذب الاستثمارات؟ □ لتصويب الامور ووضعها في نصابها الصحيح، اعتقد ان قطاعات صناعية كانت رائجة جدا قبل عام 2000 كالنسيج والغزل والقطن والمفروشات وغيرها، توظف عشرات الالاف من العمال، اندثرت بسبب قرار خاطيء جدا قضى عليها، وحجم قطاعات انتاجية اخرى لاقتناع اصحاب هذا القرار مدعومين بفكر ليبرالي غير متحمس وغير مؤمن، بامكان نهوض الصناعة ومساهمتها في تحقيق النمو. فلجأوا الى خفض الرسوم الجمركية على المستوردات الى صفر في المئة، طمعا بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية. اصحاب بعض المصانع في هذه القطاعات لم يقفلوا ابواب مؤسساتهم، بل استخدموا الالات الصناعية الموجودة وحولوا خطوط الانتاج الى منتجات جديدة مغايرة. ◀

لم يعد لدينا القوة لدفع اكلاف تُهدر

السوق السوداء او سوق الظل او السوق الموازية، مصطلحات اقتصادية تطلق على الاسواق غير الرسمية او غير المرخصة المتعلقة بالتبادل التجاري للسلع والخدمات بطريقة غير رسمية وغير مرخصة، تشمل المتاجرة بالسلع والخدمات الشرعية مثل تجارة العملة والمواد الغذائية والبتترول والمواد الطبية وغيرها، وتشمل كذلك السلع والخدمات الممنوعة مثل المخدرات وتجارة الاعضاء وتجارة البشر وغيرها.

قبل ان اول ظهور لها في التاريخ كان خلال الحرب العالمية الثانية بسبب فرض قيود صارمة على بعض الادوية والمواد الغذائية التي كانت بعض الدول المتضررة في حاجة ماسة لها، بسبب تضيق الحصار عليها. تحقق هذه الاسواق من الناحية الاقتصادية عائدات وارباحا ضخمة لصالح التجار والمنظمات غير الشرعية واصحاب النفوذ في معظم الاحيان، وتمثل اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي، لذلك تسمى ايضا اقتصاد الظل.

طغت ظاهرة السوق السوداء في لبنان على معظم القطاعات الاساسية، حيث بدأت في الظهور مع ارتفاع سعر صرف الدولار في مقابل الليرة اللبنانية. يحمل خبراء اقتصاديون اسباب هذه الظاهرة الى المهربين والمحتكرين المحميين من اصحاب النفوذ. وقد تسبب ذلك بفقدان العديد من المنتجات الاساسية من الاسواق، واضطرار المواطن الى شرائها من السوق السوداء او الموازية، بانمان مضاعفة. ازدهرت تجارة العملة لأن الدولار ولاسباب كثيرة بات الجميع على معرفة بها، اذ كان من المستحيل الحصول عليه من المصارف. فقد قام كل من لديه دولارات بسحبها وعرضها بسعر اكبر خارج السوق المصرفية، خصوصا منذ ابدى الباحثون عن الدولار استعدادهم لشراؤه بأي ثمن. ظل سعر الدولار يرتفع في السوق السوداء الى ان لامس 22 الف ليرة للدولار الواحد، فحدث ذلك خلا اقتصاديا "مفزعا"، ادى الى هروب مؤسسات متنوعة العمل وفي كل المجالات بسبب القلق من وجود سعر رسمي غير حقيقي ومنخفض للعملة المحلية، مع وجود اكثر من ضعف هذا السعر في السوق السوداء. لقد فضل اصحاب الدولارات تداولها في السوق السوداء لارتفاع قيمتها، واجتمعا عن ايداعها في البنوك لانخفاض قيمتها، فادى ذلك الى انخفاض الدولار في المصارف ايضا على ما يقوله اصحابها. دفع هذا الوضع الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة التي تمثل اكثر من 80% من السلع الموجودة في السوق، بسبب استيرادها بسعر الدولار غير الرسمي.

فوضى اسعار الصرف في السوق اللبنانية لم يشهد لها مثيل سواء على صعيد المنطقة او على الصعيد العالمي. ويرى بعض الخبراء ان هذه الاسعار لم تتعد سعر سوق سوداء غير منظمة تتنافس في ما بينها ضمن هوامش تسويقية، وسعر سوق سوداء منظمة تحكم وتدار وتسعر وفقا لمصالح اربابها، اضافة الى سعر رسمي يدار من خلال سياسة نقدية يعتمدها المصرف المركزي.

يبدو ان الاسباب المعروفة والخفية لاسعار الصرف في السوق اللبنانية، لم تنته فصولها حتى الان. عليه، تولدت حالة من الارتباك في ادارة السياسة النقدية المركزية، من خلال اجراءات استثنائية واستثنائية لم تكن عادلة للمودعين وهدرت من خلال التهريب المتنامي للمنتجات المدعومة موردا نقديا مهما ومفصليا، على ما يقوله خبراء المال.

ان الوضع شاذ وخطير بكل المعايير والمقاييس، ولبنان يحتاج الى قيادات من اهل الارادة الصلبة يمكنها اجترار الحلول الناجعة.

كث من سياسيينا واداريينا صناعات ازمات لا صناعات وطن نحن لا نستحقه، علما ان الوقت سلعة مكلفة ولم يعد لدينا القوة ولا النية لدفع اكلاف تُهدر.

هنا يمكن الحديث عن الابداع اللبناني. في ازمة كورونا، عمد صناعيون الى انتاج معدات وتجهيزات والبسة و مواد معقمة وتنظيف خاصة بمكافحة هذا الوباء. نجح بعضهم ايضا في تصنيع اجهزة تنفس للمستشفيات وغرف الطوارئ والانعاش، وهذا ايضا يصب في خانة مواجهة التحديات وتجاوز الظروف الصعبة.

الصناعيون والتجار الذي يستوفون المنتجات اللبنانية يتمتعون بصدقية ومهارة

القطاع الصناعي لا يمكنه الاعتماد على السوق الداخلية، ما هي خطط الوزارة لتأمين اسواق التصريف وتسهيل التصدير؟ لا يمكن الذهاب الى التطرف والقول بعدم امكان الاعتماد على السوق الداخلية للبيع. بالعكس، الصناعي والتاجر يفتشون عن اي مكان للبيع والتسويق، سواء في الاسواق المحلية او المجاورة او الدولية. هذا ما يحصل في كل دول العالم التي تصدر وتستورد، فحتى الصين تعتبر ايضا اكبر الاسواق المستوردة. في العودة الى لبنان، مساحة لبنان صغيرة وعدد سكانه في حدود 4 ملايين نسمة، عدا اللاجئين والنازحين، وهذه السوق ليست كبيرة. لذلك، يفتش الصناعيون عن اسواق خارجية لتسويق منتجاتهم، وهم بذلك يصرون، كذلك الامر ثقافة لبنان وطريقة العيش في لبنان والخبرة والمعرفة اللبنانية. لبنان ليس آلة نشاط لبيعها، لبنان هو موارده البشرية الغنية بالفكر والعلم والابداع وتعدد اللغات. عن دور وزارة الصناعة، اذكر بأن القطاع الصناعي هو خاص بالكامل قائم على المبادرة الفردية. لا يعني ان لا وجود لوزارة الصناعة ودور داعم ورعائي وموجه وموأكب. وزارة الصناعة هي التي تمنح الترخيص الصناعي اي هي المرجع القانوني، كما تمنح الشهادة الصناعية التي يصدر بموجبها الصناعي منتجاته الى الخارج. كذلك تقوم الفرق التقنية في الوزارة بعمليات تفتيش ومراقبة دورية على المصانع للتأكد من التزام اصحابها الشروط الواردة في الترخيص

كيف يمكن زيادة الناتج الصناعي، وهل تعديل الاجراءات المعمول بها لحماية الصناعة من المنافسة الخارجية صعبة، ام بات ضروريا وضع اسس حماية جديدة لمنع المزاحمة؟

زيادة الناتج الصناعي يتحقق مع توظيفات جديدة وتوسيع المصانع القائمة في المناطق الصناعية الموجودة حاليا، اذا سمح وضعها بزيادة عامل الاستثمار فيها، او في مناطق صناعية جديدة يعمل على تأسيسها وتشبيدها وتجهيزها بالبنى التحتية. اما ما تقوله عن الحميات، فهو امر حيوي واساسي ومطلوب لدعم الصناعة، تلجأ كل الدول الى حماية انتاجها من المنافسة غير المشروعة، وتقع حروب تجارية بسبب الحميات، هذه الدول تطبق ما يعرف بمبدأ المعاملة بالمثل. لبنان ويا للأسف الشديد، لم يتمكن من تطبيق هذا المبدأ لاسباب سياسية قبل ان تكون اقتصادية. سنعمل حيث يكون

هناك اغراق فاضح بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة كونها المعنية بهذا الامر ومع الجمارك ايضا، على ضبط الامور ومنع الاغراق، والتهرب ايضا الذي يلحق ضررا كبيرا بالصناعة والاقتصاد.

تحدثتم عن استراتيجية لتصدير الدولار وليس استيراده، ماذا يعني ذلك وعلى اي اسس بنيت هذه الاستراتيجية؟

يعاني لبنان في الظروف الحالية من ازمة مالية ونقدية حادة جدا تؤثر على حركة الاقتصاد وعلى نموه واستمراره. نجحت هذه الازمة عن سياسات مالية خاطئة اعتمدت على رفع الفوائد، مما استقطب رؤوس الاموال الصغيرة والكبيرة وجمدها في المصارف، الامر الذي اخرج كتلة نقدية هائلة من السوق من التوظيف في مشاريع صناعية وزراعية انتاجية، وحتى ريعية تجارية وفندقية وسياحية. فضل المودعون الفائدة المرتفعة على نسب متدنية تتأق من توظيفات غير آمنة، معتبرين ان المصارف هي الملاذ الامن.

تجميد هذه الاموال بدل استخدامها في مشاريع توظف اليد العاملة، اخرجها من المعادلة التي تفاقمت مع اجراءات قاسية من مصرف لبنان حول السحوبات والتحويلات، افقدت الليرة قيمتها. اضافة الى ذلك، تعتمد اسواق لبنان على الاستيراد بنحو 20 مليار دولار سنويا في مقابل تصدير بثلاثة مليارات. خروج 20 مليار دولار من السوق سنويا، زعزع الكتلة النقدية الاجنبية وجعلها نادرة وصعبة الوجود، ورفع نسبة الدين، وضاعف نسب العجز الى مستويات خيالية ومخيفة وثقيلة على الاقتصاد. علينا كلبنانيين ان نعي هذه الحقائق، ونعتمد في مشترياتنا على كل ما هو لبناني، ونشجع اللبناني في الخارج على ان يتضامن مع منتجات بلاده فيشتري ما صنع في لبنان. فنخفض بذلك فاتورة الاستيراد، اي نخفض عمليا كتلة الدولار التي تخرج من لبنان، في مقابل

رفع كتلة الدولار التي نستوردها الى لبنان ثمن البضائع المباعة في الخارج. هكذا يبدأ لبنان بالتعافي.

تواجه الصناعة معوقات دخول الاسواق التقليدية، هل وضعت تصورا معيناً لدخول اسواق جديدة؟

الكلام عن صعوبة دخول الاسواق الخارجية التقليدية غير دقيق. الصناعيون والتجار الذي يستوفون المنتجات اللبنانية يتمتعون بصدقية ومهارة عالية في الاسواق الخارجية، وهم موضع ثقة وبخبرتهم التجارية. كما بنى الصناعيون والتجار علاقات صداقة وثيقة مع شركائهم وعملائهم في الخارج تخطت العلاقات العملية. بالنسبة الى الاسواق الجديدة، فان للملحقين التجاريين في السفارات دورا مهما، كما يدرس الصناعيون بمبادراتهم الفردية وشبكة علاقاتهم الواسعة، الاسواق الجديدة التي تلائم منتجاتهم.

كيف سيواجه القطاع الصناعي خسارة

اليد العاملة الفنية الماهرة التي تهاجر؟ نحن مدعوون دائما للنظر الى نصف الكوب المملآن. ففي حال حصول هجرة لليد العاملة الخبيرة، هذا لا يعني انه لم يعد في لبنان عمال فنيون ومهرون. كما ان المعاهد الفنية والتقنية الرسمية والخاصة تدرس وتخرج وتدريب سنويا مئات الخريجين في مجالات كثيرة.

الاتفاقات التجارية لا تصب دائما في مصلحة لبنان، هل ستعدل لتلائم الوضع الحالي؟

قيل الكثير عن الاجحاف اللاحق بلبنان من الاتفاقات التجارية الموقعة مع العديد من الدول. هذا الامر صحيح في المطلق، ويتطلب اعادة دراسة هذه الاتفاقات ومراجعتها من وزارتي الاقتصاد والتجارة والخارجية والمغتربين، بحيث يتم طلب تعديل النقاط السلبية بالتوافق مع الدولة المعنية. لبنان لا يمكنه بمفرده تعديل اي اتفاقية، وقد يكون له الحق في الغائها اذا جاز النص بذلك من طرف واحد. لكن



بدل الحديث سلبا عن الاتفاقات، ارى من الضروري ان يجلس لبنان مع الدول الشقيقة والصديقة ويفاوضها بكل شفافية على مبدأ المصلحة المشتركة.

ما هي ابرز المرتكزات الاستراتيجية التي ترفع من قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة وضمن اي قطاعات حديثة؟

كل القطاعات ترفع من قدرة الصناعة وتزيد استيراد الدولار في حال لجأت الى التصدير. معروف عن قطاع الصناعات الغذائية مدى تمدده في الاسواق العالمية ونحن داعمون له، ولكن هناك قطاعات ناجحة اخرى كالمعدات والالات الصناعية، الدهانات والابنة، تابلوهات الكهرباء، المحولات الكهربائية، المجوهرات، الازياء، المفروشات وغيرها. كما تقدم لبنان في الالوان الاخيرة في قطاع صناعة البرمجيات والالكترونيات والمعرفة. في السنوات العشر الاخيرة، بدأ ايضا التوسع في صناعة الدواء الواعدة.

ع. ش